عيسى بن عمر بين السماع والقياس

Issa bin Omar between hearing and measurement

تاريخ الوصول..... تاريخ القبول ..... تاريخ النّشر.....

ملخّص:

يهدف هذا البحث إلى إثبات أمر كان مدار خلاف بين الباحثين حول عيسى بن عمر؛ يتمثل بقول بعض الباحثين بأنّ عيسى بن عمر كان قيّاسًا، وبعضهم ذهب إلى القول بأنّه كان يميل إلى السماع، والقسم الثالث من الباحثين، رأى أنّه كان يجمع بين السماع والقياس. فمن هذا الخلاف نبعت فكرة هذا البحث، ورأيت أنّ تسليط الأضواء على العلل التي استند إليها في بناء القاعدة النحوية لربما يحدد لنا موقفنا مما قاله الباحثون، وقد تبين عن طريق العلل أنّ عيسى بن عمر كان يميل إلى القياس أكثر من السماع، وقد قسّمت العلل إلى قسمين : قسم استند به إلى القياس، ويشتمل على العلل الآتيه: علة الشبه، وعلة النظير، وعلة الحمل، وعلة عدم الحمل، وعلة الحمل على المعنى، وعلة التوحد، وعلة الخفّة. والقسم الثاني فهو العلل التي استند بها إلى غير القياس، وهي العلل الآتية: علة التقاء الساكنين، وعلة عدم الإتمام، وعلة الإضمار، وعلة الانقطاع، وقد أخذ البحث جانبًا من الحديث حول السماع والقياس والعلة النحوية؛ وذلك لرؤيتي أن البحث يحتاج إلى ذلك. وقد ختم البحث بمجموعة من النتائج التي توصّل إليها.

الكلمات المفاتيح:

عيسى بن عمر ؛ السماع ؛ القياس .

Abstract:

The aim of this study is to demonstrate the orbit disagreement between researchers about Isa Bin Omar, in the words of the matter is that some researchers Isa Bin Omar comparison, some of whom went on to say that he was inclined to hear and the third section between researchers, namely that the combination of hearing and measurement, Is this dispute stemmed Vkrhama research, I saw that highlight the ills which it is based may define us our researchers said, have shown through ills that Issa Bin Omar was inclined to measure more than one hearing, the malady has been divided into two sections: Section based at the Measurement and include the following causes: perhaps similarities, and perhaps counterpart, perhaps pregnancy, perhaps not to pregnancy, perhaps on the pregnancy, perhaps autism, perhaps edge, Section II ills which it is based to a non-measurement ills following: perhaps meet residents, perhaps Non-completion, perhaps Murder perhaps drop has taken some of the modern research on the hearing and measurement malady grammatical and my vision for the research needed to do so. Having concluded a series of research findings.

Keywords: Issa bin Omar; hearing; measurement.

مقدمة:

إنّ البحث فيما يتعلق بعيسى بن عمر (ت149هـ) يعني البحث حول عالم كان من بين العلماء الأوائل الذين أرسوا قواعد النحو العربي. وإن أخذنا بمقولة إنّ عيسى بن عمر له كتابان: أحدهما الإكمال والآخر الجامع فإنه يمكننا أن نقول: إنَّه أول من وضع كتبًا في النحو العربي، ولكنّ هذين الكتابين، كما قال السيرافي عنهما :"ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحدًا يذكر بأنه رآهما"([1]).

وربما أنّه كان لعيسى بن عمر كتب أخرى غير هذين الكتابين- إن كنا قد أقررنا بوجودهما- فقد قال علي بن محمد بن سليمان: "قال أبي وقال: وقلت له يومًا: أخبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ قال:لا. قلت: فمن تكلم بخلافك واحتذى كما كانت العرب تكلّم به، أتراه مخطئًا؟ قال: لا. قلت: فما ينفع كتابك"([2]).

وقد جاء في إنباه الرواة "أنّ عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات"([3]). ولكن من غير الواضح هنا اسم الكتاب الذي عناه القفطي في قوله السابق هل هو كتاب الإكمال أم الجامع أم غيرهما. وإن أقررنا بأنّ المقصود واحد من هذين الكتابين أو كتاب آخر فإنّ هذا يقودنا إلى القول: إنّ الكتاب المقصود بالقول السابق كتاب مبوّبٌ، ومهذّب وموضوع على أساس كثرة الاستعمال عند العرب، وهذا ربما يوضّح لنا أمرًا وهو النهج الذي كان يتّبع في التأليف قبل كتاب سيبويه الذي-كما أزعم-أنّ سيبويه ألّف كتابه على الأنموذج الذي قام عليه التأليف-كما لاحظنا-عند عيسى بن عمر فيما يتعلق بالتبويب، والتهذيب، والوضع. وقد أورد لنا صاحب كتاب شذرات الذهب "أنّ عيسى بن عمر صنّف سبعةً وسبعين كتابًا في النحو، ولم يبق منها سوى (الجامع) و(الإكمال) لأنها احترقت إلَّا هذين"([4]).

وقد تدل بعض المؤشرات على أنّ كتابي (الجامع والإكمال) ربما كانا موجودين حتى عصر المبرّد؛ فقد ورد في مراتب النحويين " أخبرنا محمد بن يحيى، قال: أخبرنا محمد بن يزيد، قال: قرأت أوراقًا من أحد كتابي عيسى بن عمر، فكان كالإشارة إلى الأصول، ويصفهما أبو الطيب بأنّهما مختصرٌ ومبسوط"([5]).

وعلى افتراض أنّ القفطي، وأبا الطيب اللغوي قد اطلعا على نفس الكتاب لعيسى بن عمر، فربما أنّ عبارة(كالإشارة إلى الأصول) تستوقفنا بعض الشيء؛ لوجود الاختلاف بين ما قاله القفطي وبين ما أورده أبو الطيب اللغوي؛ إذ إنّه لو كان الكتاب كالإشارة إلى الأصول فلا أرى-في أغلب ظنّي-أنّها تحتاج إلى تبويب وتهذيب كالحالة التي وصفها القفطي سابقًا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى-لا أظن-أنّ الكتاب الذي تحدّث القفطي عن "بنائه على الأكثر" أن يكون مختصرًا كما ذكر أبو الطيب اللغوي؛ إذ كيف يتواتى هذا الاختصار والبناء على الأكثر في مجموعة من الأوراق تشتمل على إشارات إلى الأصول. وهذه الإشارات إلى الأصول-كما أزعم-لا تكون أكثر من رسم خطوط عريضة لمنهاج ما. وإنّ رجال طبقة عيسى بن عمر "كانوا يتناولون بالدرس مسائل نحوية، وإن كان نحوهم لا ينتظم أبواب النحو ومسائله"([6]) .

وهناك إشارات تلمح إلى وجود كتابي:(الإكمال والجامع) حتى عصر سيبويه والخليل الذي ورد عنه بأنّه قال البيتين الآتيين حول كتابي عيسى بن عمر، عندما أراه سيبويه نسخة كتاب (الجامع):

بَطلَ النحو جميعًا كلّه غير ما أحدث عيسى بنُ عمر

ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناس شمسٌ وقمر

و قد كان للجهود العلمية التي بذلها عيسى بن عمر بما كان يتمتع به من فصاحة، ومعرفة بغريب الكلام، وبالقراءات، وبما كان يعلّمه في حلقات الدرس أثر في إيجاد الأساس الذي قامت عليه الإنجازات العلمية التي ظهرت على يد سيبويه، وشيخه الخليل.

([1]) السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، ص(49) تحقيق: إبراهيم البنا، القاهرة 1374هـ

([2]) السيرافي، أبو سعيد ، أخبار النحويين البصريين، ص50.

([3]) القفطي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، القاهرة، 1350هـ 375/20.

([4]) الحنبلي، أبو العلاء عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، القاهرة، 1350هـ، 324/1.

([5]) اللغوي، عبد الواحد بن علي أبو الطيب، مراتب النحويين، ص23، القاهرة، ط2، دار الفكر العربي.

([6]) المخزومي، مهدي، عبقري من البصرة، ص75، العراق، وزارة الإعلام.

وإنّ عيسى بن عمر من أوائل النحويين الذين يُسجّل لهم التاريخ أولية وضع علم العربية. فعيسى بن عمر"أفصح الناس، وكان صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته"([7]). وقد كان من بين"أعلام العربية الذين كانت حلقات دروسهم في:القراءات، و(العربية) السبيل الممهّدة لظهور الأعمال الجليلة التي قامت على يد: الخليل بن أحمد وسيبويه"([8]).

وقد روي عن أبي عبيده أنّه قال"أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم عنبسة الفيل، ثم عبدالله ابن أبي إسحاق ثم عيسى بن عمر([9])، وكنيته عيسى بن عمر أبو سليمان ويُقال أبو عمرو وكان ثقةً عالمًا بالعربية والنحو والقراءة، وقراءاته مشهورة، وكان فصيحًا يتقعر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي والغريب"([10]). وكان الخليل بن أحمد قد أخذ عنه علم العربية، وإنّ عيسى بن عمر أخذ هذا العلم عن ابن أبي إسحاق([11]).

وإنّ عيسى بن عمر كان من الذين يُشار لهم بالبنان فيما يتعلق بنقل علم النحو من البصرة، أول مدرسة نحوية إلى الكوفة بعد أن ثبّت - هووشيوخه من النحاة- قواعد هذا العلم وأصوله ومنهج بحثه.

وقد كان عيسى بن عمر "على رأس جماعة يرجع إليها الفضل في نقل هذا العلم إلى الكوفة، ويُقال إنّه ألّف في نحو البصريين أكثر من سبعين مجلدًا منها كتابا (الجامع) و(الإكمال)، ولكن لم يصل إلينا شيء من مؤلفاته"([12]).

ومن الطبيعي أن يكون عيسى بن عمر على هذه الدرجة من المعرفة؛ إذ إنّه تتلمذ على يد علماء يُعدون من أشهر علماء اللغة والنحو كأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق.

فقد ذُكر في بعض الروايات أنّ عيسى بن عمر أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وإنّ هذا الأخذ لا بُدّ أن يكون في مجال اللغة والنحو، إذ ذكر لنا أبو الطيب اللغوي أنّ عيسى بن عمر قد أخذ عن أبي عمرو بن العلاء فقال : " قد أخذ العلم عن أبي عمرو جماعة منهم عيسى بن عمر"([13]). وقد أكدّ هذا القول السيوطي إذ قال: " قال الخليل: أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء جماعة منهم عيسى بن عمر"([14]).

وأضاف الأصمعي: "وعيسى بن عمر وضربه إنما كانوا يلقونه أيام الجُمَع ويقصد أبا عمرو بن العلاء"([15]). وقد "أخذ عن عبدالله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي الذي قيل إنّه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"([16]). "وفي البصرة قام الرعيل الأول من النحاة، وكانوا لغويين وأدباء قبل أن يكونوا نحاة، وعلى رأسهم ابن أبي إسحاق الحضرمي، الذي وضع كتابًا في "الهمز"، وكان قيّاسًا يحاول أن يجمع الأشباه والنظائر في ضوابط محددة. وتتلمذ له عيسى بن عمر الثقفي، الذي ألف كتابي " الجامع " و "الإكمال " وتوسع في القياس كما صنع أستاذه([17]).

وقد أكد بعض الباحثين القول السابق بأنّ:"عيسى بن عمر تلميذ ابن أبي إسحاق درس النحو وتوسع فيه آخذًا بمنهج أستاذه في التمسك بالقياس"([18]).

([7]) اللغوي، عبد الواحد بن علي أبو الطيب، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص(43)، دار الفكر العربي.

([8]) الرؤاسي، محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي النّيلي، وكنيته أبو جعفر، أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة، ص5، تحقيق: د.عبدالله الجبوري، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه.

([9]) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص7، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف- بغداد، 1959م.

([10]) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 12.

([11]) ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص286.

([12]) وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، ص69، ط7، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) اللغوي، عبد الواحد بن علي أبو الطيب، مراتب النحويين، ص43، ط2، مصر، 1974م.

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة، 399/2، مصر، تحقيق: جاد المولى بالاشتراك، دار إحياء لكتب العربية، بدون تاريخ.

([4]) الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص38، القاهرة، 1973م.

([4]) الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص23.

([17]) المصطلح النحوي، ص14، د.إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية، ج32، نوفمبر، شوال 1393هـ- 1973م.

([18]) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، د. محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1978م.

ولكن على الرغم من ترجيح عيسى بن عمر لكفة القياس إلا أنّهما قد مالا إلى السماع، ولو بشكل قليل؛ وهذا ما ظهر بشكل جلي بالعلل التي استند إليها عيسى بن عمر في إثبات القاعدة النحوية؛ فقد أخذت العلل القياسية نصيب الأسد من بين العلل التي استند إليها، وجاءت العلل السماعية بدرجة أقل بكثير من العلل القياسية على الرغم من كثرة سماعه عن العرب.

ومن الباحثين من قال: إنّ "عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي, وعيسى بن عمر قد اعتمدا القياس دون مجافاة للسماع"([19]) .

وقد ذكر أحد الباحثين مستندًا إلى عدّة مصادر ترجمت لحياة عيسى بن عمر بأنّه: "من أعلام العربية، ومن مشاهير علماء البصرة ... كان كثير السّماع من العرب، كثير الرواية عالمًا بالنحو، أخذ عن جلّة علماء عصره كما روى عن بعض التابعين، كالحسن البصري (رضي الله عنه)، وأخذ عنه الخليل بن أحمد ومن هو في طبقته. وأخذ عنه الرؤاسي في البصرة، وفي حلقته التقى الخليل وغيره"([20]).

قد يُلاحظ من الأقوال السابقة أنّ آراء الباحثين اختلفت فيما يتعلق بميل عيسى بن عمر إلى السّماع، فبعضهم ذهب إلى ميله إلى القياس، وبعضهم رأى أنه هو وأستاذه ابن أبي إسحاق قد مالا إلى القياس من دون مجافاة للسماع. ومن هذه الآراء المختلفة نبعت فكرة هذه البحث، وقد أثارت في الذهن عدّة تساؤلات وهي: هل كان عيسى بن عمر قيّاسًا كما هو الحال عند أستاذه أبي إسحاق، وهل كان يميل إلى السماع أكثر أم إلى القياس، أم كان يجمع بينهما؟.

وقد رأيت أنّ تسليط الأضواء على العلل النحوية التي كان يستند إليها؛ لإثبات آرائه النحوية ربما تشفي غليلي في الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر. وإنّ هذه الآراء لا نصل إليها إلَّا عن طريق كتاب سيبويه؛ لأن مؤلفات عيسى بن عمر التي ذكرتها المراجع قد ضاعت من يد الزمن ولم تصلنا.

وقد بدا لي أنّ حاجة البحث تقتضي قبل أن أصل إلى الحديث عن تلك العلل أن آخذ جانبًا من الحديث عن السماع وعن القياس، وعن العلة النحوية، ومن ثَمَّ أشرع بالحديث عن العلل التي استند إليها عيسى بن عمر.

السماع والقياس:

يُعد السماع واحدًا من الأصول التي قام عليها النحو العربي، ويتألف السماع من عدة عناصر، تتمثل بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب شعره ونثره.

وقد عُرّف السّماع أنه: "ما يثبت في كلام من يوثق بفصاحته وفيه كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن أفسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر"([21]).

ومن التعريفات للسماع أيضًا "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"([22]).

ولعل المتتبع للمؤلفات التي تناولت موضوع السّماع يستنتج أنّ الاهتمام بالسماع كان أكثر من الاهتمام بالقياس، ولا سيّما عند البصريين الذين "كانوا يقدّمون السماع على القياس، ولا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة الشديدة، وربما توقفوا عن العمل بالقياس في بعض المسائل إذا لم يؤيده شاهد، وهوّن عليهم ذلك كثرة جمهور العرب الفصحاء بالبصرة وقربها من عامر البادية كنجد"([23]). أما الكوفيون فقد عرفوا السماع بعد فترة متأخرة عن البصريين، إذ كانوا مشغولين بالشعر وبروايته([24]).

([19]) رسالة دكتوراه، الاستدلال النحوي وأثره في تاريخ النحو، ص365، أمان الدين حتحات، إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى حطل، كلية الآداب، جامعة حلب، 1414هـ - 1993م.

(2) الرؤاسي، محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي، وكنيته أبو جعفر، أبو جعفر الرؤاسي، نحوي من الكوفة، تحقيق: د.عبدالله الجبوري، ص12.

([21]) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، 1976م، ص13.

([22]) الأنباري، كمال الدين، لمع الأدلة في علم أصول النحو، منشور في كتابه الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص81.

([23]) الإسكندري أحمد، تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1330هـ-1940م، ص95.

(3). ينظر: اللغوي، عبد الواحد بن علي أبو الطيب، مراتب النحويين، الصفحات 116-117-118

ولعل " من أهم الأسباب التي حدت بكثير من قدامى اللغويين إلى المبالغة في التمسك بالسماع تأثرهم بنظرية التوقيف وشدة حرصهم على تراثهم الأدبي والديني، ولا ريب في أنّ هذا التمسك كثيراً ما حدّ من التوسع بالقياس، ومن ثم في اشتقاق الألفاظ وتوليدها"([25]).

وقد يكون ميلهم إلى السماع من باب أنّهم كانوا يعدونه "الطريق الصحيحة إلى فهم خصائص اللغة والتوصل إلى كشف أسرارها فهو أهم وسيلة في الثقافة اللغوية، ولهذا هو ركن مهم من أركان النحو، وقد بدئ العمل به في النحو واللغة قبل القياس إذ كيف يستطاع القياس على ما لم يُسمع"([26]). فمن هنا يمكنني القول: إنّ السماع أصل وإنّ القياس فرع من فروع ذلك الأصل. وقد "توسع الكوفيون بالقياس لدرجة أنهم كانوا يعتمدون عليه أحيانًا دون السماع"([27]).

وقد عُرّف القياس بأنّه تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع([28]).

ويُعد القياس الركن الثاني بعد السماع في اللغة والنحو، وإنه عن طريق القياس تم استنباط كثير من القواعد التي يتألف منها علم النحو الذي يُعرّف بأنّه "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"([29]).

والقياس قام على أساس يتمثل "بالنموذج الذي يُقاس عليه، وهو في اللغة العربية (التراث العربي) بكل ما تفيده هذه العبارة من معنى، فليس لدينا أساس يقوم عليه القياس سوى ما أثر عن العرب من نصوص تتجلى فيها استعمالاتهم لألفاظ اللغة، وطرائقه في تركيب جملها، والتعبير عن مفاهيمها"([30]). والقياس " يُطلق على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو تركيبًا تبعًا لأنموذج معروف"([31]).

وللقياس أربعة أركان هي: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكمٌ، وعلة جامعةٌ، وقد قال ابن الأنباري:" وذلك مثل أن تركّب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي لم يُسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"([32]).

وفيما يتعلق بالنظرة إلى القياس فقد انقسم "العلماء فيه بين محبّذ وكاره: فالمجددون منهم نشطوا فيه وأكثروا من استخدامه، والمحافظون رغبوا عنه وتوفروا على يُروى من كلام العرب وحسب"([33]). ولكن على الرغم من موقف المحافظين فإننا لا نستطيع أن ننكر الدور الكبير للقياس في اللغة والنحو، إذ إنّه لم يُسمع كل ما قالته العرب، فعن طريق القياس استطاع النحويون استنباط قواعد نحوية من خلال قياسها على ما استقرئ من كلام العرب هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإننا عن طريق القياس نستطيع أن نشتق أسماءً لبعض المخترعات في وقتنا الحالي، وكما هو معلوم فإنّ الاشتقاق لا يكون من دون القياس؛ إذ إنّ الاشتقاق يقوم على توليد لفظ من لفظ آخر، أو إنتاج صيغة من صيغة أخرى. وعمليتا التوليد والإنتاج تقومان على أساس يتمثل بالقياس الذي هو" أداة يسهل بها القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن البشر من النطق بالآلاف من الكلمات والجمل دون أن

([25]) ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، ط1، 1969 م ، ص82.

([26]) علوان، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ط1، 1396هـ-1976، مطبعة الزهراء، بغداد، ص169.

(27) علوان، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص188

(28) الأنباري، لمع الأدلة في علم أصول النحو، ص93.

(29) السيوطي، الاقتراح ، ص15.

(30) شاهين، عبد الصبور، دراسات لغوية، مكتبة الشباب، القاهرة، ص73.

(31) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواحلي، ومحمد القصاص، 1950م، القاهرة، ص205،.

(32) السيوطي، الاقتراح، ص(60).

(33) ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، ص120.

تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في التثبت من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها"([34]).

وقد رأى الدكتور أحمد أمين أنّ المحافظين يرغبون في الثبات على القديم من دون التفكير في إحداث أيِّ تغيير عليه؛ وإما يكون ذلك من باب عدم وجود نشاط ذهني لدى هؤلاء يدفعهم إلى التفكير والدعوة إلى التغيير، وإما يكون الخوف من أنّ التجديد ربما يؤدي إلى التعرض للنقد، وإما يكون لمنفعة شخصية مما هو قديم على وجه ما، وإما يكون من باب التقديس للقديم.

أما الدعوة إلى التجديد فتكون من باب أنّ أصحابها يتمتعون بنشاط ذهني، وإنهم يرون في القديم عيوبًا ينقدونها ويعملون على تغييرها، وبما يتمتعون به من شجاعة تدفعهم إلى مجابهة القديم والحث على التجديد([35]). وربما انّ الداعين إلى التجديد نظروا من الزاوية التي نظر منها المعتزلة الذين كان لهم أثر في القياس؛ ربما لأنهم كانوا يرون بأنّ "اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توقيفية"([36]).

وإنّ من يجتهد في طريق القياس لا بدّ " أن يكون مثقفًا ثقافة لغوية أو أدبية واسعة متمكنًا من النحو والصرف، لأنّهما وسائل من وسائل إجادة اللغة، بالإضافة إلى أن يكون له ذوق قد أُرهف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ... حتى يستطيع أن يدرك بحسّه الذي كونته الثقافة وعلمه العميق الجيد من الرديء وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك"([37]).

وقد يحدث اختلاف في صحة القياس يعود لبعض الأسباب منها "أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي قيقصر الأمر على السماع ... ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تورد لقياس عليها: يختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة عربية قائلها، أو في وجوه فهمها وإعرابها"([38]).

وبانتهائي من الحديث عن القياس أكون قد وصلت إلى استيفاء ما به وعدت: وهو أخذ جانب من الحديث عن العلة النحوية التي قام على أساسها نحونا العربي، إذ إنّ التعليل "يُعد عنصرًا أساسيًّا في الدرس النحوي عند العرب، وإذا كان التعريف لم يظهر ظهورًا واضحًا في المراحل الباكرة، فإنّ التعليل كان من الأصول الأولى، وقد ظلَّ يتطور حتى غلب على الفكر النحوي كله، وقد عرف النحاة الأوائل بأنّهم معللون"([39])."فالعلة النحوية قد نشأت وترعرعت منذ أن نشأت الدراسات النحوية، ومن الطبيعي أن يُنسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوي منذ أنْ وجد النحو"([40]).

ولا أجد نفسي مجانبًا الصواب إذا قلت: إنّ هناك مقولة للخليل بن أحمد تُعد الأساس الذي قام عليه التعليل في النحو العربي، وهي إنّه عندما سُئل الخليل عن علله هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه، فكان جوابه "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون

(34)محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، الدار العربية للتوزيع، ط3، 1983، ص24.

(35) أحمد أمين، مدرسة القياس في اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953، ص351.

(36) أحمد أمين، مدرسة القياس في اللغة، ص355.

(37) أحمد أمين، مدرسة القياس في اللغة، ص358.

(38) محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص (48-49).

(39) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، ص80، ط1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1988م.

(40) ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، علل النحو، ص7،تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"([41]).

والنص السابق" المحكي عن الخليل لا يدل على رؤيته اللغوية وحده، بل يحمل سمة الدراسة النحوية عند جميع النحاة العرب، فهم جميعًا يرون العربية بناءً محكمًا عجيب النظم والأقسام، ولذلك تراهم يبحثون عن علل هذه الظواهر ويفسّرونها"(2).

ولنقف الآن عند العلل التي استند إليها عيسى بن عمر لبناء القاعدة النحوية. وقد رأيت أن أجعل هذه العلل على قسمين: قسم استند به إلى القياس، وقسم استند به إلى غير القياس. وعن طريق هذا التقسيم نرى أيّة كفّة رجحت عند عيسى بن عمر، أكفة السماع أم كفّة القياس، وبعدها نخرج بنتيجة مؤداها معرفة الهدف الذي سعى البحث من أجله؛ وهو بيان أكان عيسى عمر يميل إلى القياس كما هو معروف عنه، أم إلى السماع، أم كان يجمع بينهما.

- **العلل التي استند فيها عيسى بن عمر إلى القياس:**

1- علة الشّبه:

يرى سيبويه أنّ كلمة (مطرٌ) الواردة في بيت الشعر الآتي:

"سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام"

قد لحقها التنوين كما لحق ما لا ينصرف لعلة رآها سيبويه، وهي أنه وضعه بمنزلة اسم ممنوع من الصرف، وليس لعلة شبهه بالنكرة. أما عيسى بن عمر كان يقول: "يا مطرًا " ؛ لتشبيهه بقوله يا رجلًا بجعله في حالة تنوينه وإطالته كالنكرة، وهذا حسب ما رآه سيبويه لم يسمع من عربي، ولكنّ سيبويه استدرك قائلًا: بأنّ قولنا: "يا رجلًا " له وجه من القياس في حالة تنوينه وإطالته، ويكون بهذا قد توافق مع عيسى بن عمر في قياسه الذي ذهب إليه فيما يتعلق بقوله: (يا رجلًا)، على الرغم من أنّ هذا لم يُسمع من العرب كما ذكر سيبويه، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أنّ عيسى بن عمر كانت له مذاهبه الخاصة في القياس على غير كلام العرب.

قال سيبويه : "وأما قول الأحوص:

"سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام"

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة، لأنّ التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منوَّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، بحيث يصبح كأنّه يُرفع بما يَرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغيَّر رفعه كما لم يُغيَّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأنَّ مطرًا أشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا.

وكان عيسى بن عمر يقول: "يا مطرًا يشبهه بقوله يا رجلًا، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة. ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة، ويا عشرين رجلًا كقولك: يا ضاربًا رجلًا"([42]).

2- علة النظير:

إننا قد نجد عيسى بن عمر يستند إلى علتين في تخريجه النحوي، وذلك كما ظهر لنا من كلام سيبويه حول تفسيره لما ذهب إليه عيسى بن عمر من إنشاد العرب لبيت الشعر الآتي:

"هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ رَبِّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراق"

---

(41) الزجاجي، أبو القاسم،(ت337 هـ)، الإيضاح في علل النحو، ص65، تحقيق: مازن المبارك، دار العروبة، 1378هـ-1959.

(2) الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه، ج1ص283، مؤسسة الرسالة، 1979م.

(42) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج2، ص(202-203).

وإنّ عدم التنوين لكلمة (باعث) جاء من باب أنّ الفعل قد وقع وانقطع، فلهذا جاء بغير تنوين وذلك لعلة مناظرته في جريانه مجرى الفعل المضارع له، ولعلة شبه الفعل المضارع في الإعراب. إذ قال سيبويه: وزعم عيسى أنّهم ينشدون هذا البيت:

"هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربِّ أَخا عونِ بنِ مخراق"

فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة، لأنه إنما أُجري مُجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكلّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنّما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شبِّه به في الإعراب. وذلك قولك: "هذا ضاربُ عبدالله وأخيه" وجهُ الكلام وحدّه الجرُّ، لأنه ليس موضعًا للتنوين. وكذلك قولك: "هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمرٍو أمسِ وعبدِ الله، وهذا ضارب عبدالله ضربًا شديدًا وعمرٍو"(43).

وقد يتفق عيسى بن عمر مع غيره من العلماء في تخريجه لبعض القضايا النحوية كما هو الحال في اتفاقه مع يونس بن حبيب في استنادهما إلى علة النظير في بيان سبب وقوف العرب على أواخر الكلمات الآتية (ارمْ، واغْزْ، واخْشْ)، إذ إنهما أوعزا السبب في ذلك إلى جعلها بمنزلة أواخر الكلمات التي تُحرّك مما لم يُحذف منه شيء. فقد قال سيبويه: "وقد يقول بعض العرب: ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ حدّثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تُحرّك ممّا لم يُحذف منه شيء، لأنّ من كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه"(44).

وقد نستخلص من كلام سيبويه في العبارة الآخيرة أنّ القياس عند العرب لم يقم في بعض حالاته على مبدأ المطابقة التامة بين المقيس والمقيس عليه في جميع الخصائص، فقد يؤدي توافقهما - أي المقيس والمقيس عليه- في خاصية واحدة إلى إقامة القياس.

وبالاستناد إلى علة النظير ذهب عيسى بن عمر إلى أنّه يجوز النصب في قولنا: هذا أولُ الفارسِ، على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا.

قال سيبويه: "ومن قال هذا أول فارسٍ مقبلًا، من قِبَل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس، فَيُدخِلَ عليه الألفَ واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أنّ درهمًا في قولك عشرون درهمًا معرفةٌ، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافًا، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك. وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً،وهوقول عيسى"(45).

3- علة الحمل

لقد استند عيسى بن عمر إلى هذه العلة مشتركًا فيها مع يونس بن حبيب في تخريجهما لورود كلمة (أيَما) منصوبة في الشطر الآتي من بيت لرؤبة قال فيه: (فيها ازْدِهافٌ أيَما ازدِهافِ). وقد جاءت علة النصب لحمله على النصب على فعل مضمر، كما نُصبت كلمة صوت في قولنا الآتي: "له صوت صوتَ حمار" بانتصابه على فعل مضمر.

قال سيبويه "... فصار له صوتٌ صوتَ حمارٍ ينتصب على فعل مضمر ... وإن قلت: له صوتٌ أيَما صوتٍ، أو مثل صوت الحمار، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا، جاز" ، زعم ذلك الخليل رحمه الله. ويقوّي ذلك أنّ يونس وعيسى جميعًا زعما أنّ رؤبة كان ينشد هذا البيت نصبًا:

(فيها ازْدهافٌ أيَما ازدِهاف) يحمله على الفعل الذي ينصب صوت حمار، لأن ذلك الفعل لو ظَهَر نصب ما كان صفة وما كان غير صفة، لأنه ليس باسمٍ تُحمل عليه الصفات، ألا ترى أنه لو قال: مِثْلَ تضميرك، أو مثل دأب بكار، نصب. فلمّا أضمروه فيما يكون

(43) سيبويه، الكتاب، ج1، ص171.

(44) سيبويه، الكتاب، ج4، ص159.

(45) سيبويه، الكتاب، ج2، ص112.

غير الأول أضمروه أيضًا فيما يكون هو الأول، كأنّه قال: تزدهف أيّما ازدهاف، ولكنه حذفه، لأنّ ازدهاف قد صار بدلًا من الفعل([46]).

4- علة عدم الحمل

إنّ عيسى بن عمر استند إلى هذه العلة في تخريجه لحالة النصب لكلمة (خارجًا) في بيت الشعر الوارد في نص سيبويه الآتي: "وأما قوله، وهو الفرزدق :

"على حَلْفةٍ لا أشتمُ الدّهْرَ مسلمًا ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زورُ كلام"

فإنما أراد: ولا يخرج فيما استقبل، كأنّه قال: ولا يخرج خروجًا. ألا تراه ذكر (عاهدت) في البيت الذي قبله فقال:

"أَلم تَرَني عاهدتُ ربّي وإنّني لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ"

ولو حمله على أنه نفى شيئًا هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نُرى، لأنه لم يكن يحمله على عاهدتُ([47]).

5- الحمل على المعنى

إنّ الحمل على المعنى فيه دلالة على السعة التي تتمتع بها لغتنا العربية، بحيث يجعل هذه اللغة قادرة على التعبير عن حاجات الناس بكل وضوح. والحمل على المعنى "من أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق"([48])."وهو غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ، أو فرعًا"([49]).

وقد جاء النحاة العرب بما عُرف عندهم "بالحمل على المعنى" لهدف يتمثل في أنهم عدّوه "وسيلة ... ليجبروا بها كلّ صدع في "بناء الجملة"إذا لم يكن متوافقًا مع "البنية الأساسية" وذلك بأن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسموا هذه الوسيلة – وهي ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه- الحمل على المعنى. "وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة"([50]).

ويُعدّ الحمل على المعنى"وسيلة تأويلية، أو –إن شئت– وسيلة تحويلية ولكنها تعتمد على المعنى"([51]).

والحمل على المعنى يحتاج إلى قوة نظر وحكمة وملاحظة في التأويل فهو "بحرٌ لا يُنكَشُ، ولا يُفْتَحُ، ولا يُوبى، ولا يُغَرض، ولا يُغضغضُ، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاحظة التأول"([52]).

وعلة الحمل على المعنى استند إليها عيسى بن عمر؛ لبيان السبب في رفع كلمة (الأول) في مثل قولنا:(ادخلوا الأول فالأول)؛ حملًا على معنى ليدخل.

قال سيبويه "وكان عيسى يقول: "ادخلوا الأولُ فالأولُ؛ لأن معناه ليدخل، فحمله على المعنى"([53]).

---

(46) سيبويه، الكتاب، ج1، ص364.

(47) سيبويه، الكتاب، ج1، ص346.

(48) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص287، مطابع القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1392هـ، 1973م.

(49) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج2، ص411.

(50) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2006م، ص189.

(51) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص199.

(52) ابن جني، الخصائص، ج2، ص435.

(53) سيبويه، الكتاب، ج1، ص398.

وقد قال المبرّد: "إذا قلت : ادخلوا الأول فالأول : فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع، لأنّ البدل لا يكون من المخاطب، لأنك لو قدّرته بحذف الضمير لم يجز"، فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه. ويقول: "معناه ليدخل الأول فالأول، ولا أراه إلاّ جائزًا على المعنى، لأنّ قولك (ادخل) إنما هو : لتدخل في المعنى"(54).

6- علة التوحّد

يرى عيسى بن عمر أننا إذا أضفنا إلى فَعُل عند النسبة لم يحدث تغيير في بنية الكلمة؛ وذلك لوجود كسرة واحدة فقط كقولنا: سُمَريٌّ. قال سيبويه: "وما جاء من فَعِلٍ [بمنزلة فَعَلٍ] قولهم في النَّمِر:" نَمَريٌّ، وفي الحَبِطات حَبَطِيٌّ، وفي شَقِرَة: شَقَرِيٌّ، وفي سَلِمَة: سَلَمِيٌّ"، وكأن الذين قالوا: "تَغْلَبِيٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَل، كما جَعَلوا فَعِل كَفَعَلٍ لكسرتين مع الياءين، إلاّ أنّ ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير، لأنّه ليس تُوالِي ثلاث حركات"، والذين قالوا: "حانَويٌّ شبّهوه بعَمَويٌّ. وإن أضفت إلى فَعُلٍ لم تغيّره، لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلّهم يقولون: سَمُرِيٌّ. والدُّئِلُ بمنزلة النَّمِر، تقول: دُؤَلِيٌّ. وكذلك سمعناه من يونس وعيسى"(55).

7- علة الخفّة

ذهب عيسى بن عمر إلى أنّه من الجائز صرف امرأة اسمها عمرو، وعلة ذلك؛ لأنه جاء على أخف الأبنية. أما ابن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء فلم يجز عندهما ما جاز عند عيسى بن عمر. والقياس كما يرى سيبويه ما جاء به ابن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء.

قال سيبويه: "فإن سمّيتَ المؤنث بعَمْرو أو زَيْد، لم يَجُز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث اشدّ ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يُسمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر، وكان عيسى بن عمر يصرف امراةً اسمها عمرو، لأنّه على أخف الأبنية"(56).

- **العلل التي استند فيها عيسى بن عمر إلى غير القياس:**

1- علة التقاء الساكنين

رأى عيسى بن عمر أنّ حذف التنوين من كلمة (ذاكر) التي سنوردها في بيت الشعر الذي سيأتي لاحقًا لم يَأتِ لعلة الخفة، وإنما جاء لعلة التقاء الساكنين؛ إذ قال سيبويه: "وزعم عيسى أنّ بعض العرب يُنشد هذا البيت"، لأبي الأسود الدؤلي:

"فألفيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قليلًا"

لم يحذف التنوين استخفافًا ليُعاقِبَ المجرور، ولكنّه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رَمَى القومُ. وهذا اضطرارٌ، وهو مُشبَّهٌ بذلك الذي ذكرت لك. وتقول في هذا الباب: "هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بين الآخِرَ والأول في الجارّ؛ لأنّه ليس في العربية شيء يَعْمَل في حرف فيمتنع أن يُشْرك بينه وبين مثلِه. وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، كأنّه قال: ويَضْرِب عمرًا، أو ضاربٌ عمرًا"(57).

2- علة عدم الإتمام

إنّ عدم ورود الهمزة كما علل -عيسى بن عمر- في كلمة (الخَبَ) في الآية القرآنية الكريمة التي سنوردها لاحقًا، كان لعلة عدم الإتمام والسعي إلى إخفاء الصوت الذي جاء؛ لعلة تتمثل في التقاء الساكنين. إذ قال سيبويه:"وقد قال الذين يخفقون﴿ألاّ يَسْجُدُوا للهِ الذي يُخرِج الْخَبَ في السّموات﴾ [النمل، الآية25]حدثنا بذلك عيسى "وإنّما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم تُرد أن تَتِمَّ

(54) المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382هـ-1963م، ج3، ص272.

(55) سيبويه، الكتاب، ج3، ص343.

(56) سيبويه، الكتاب، ج3، ص242.

(57) سيبويه، الكتاب، ج1، ص169.

وأردت إخفاءَ الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصّته كما لم يكن ليلتقي ساكنان ألا ترى أنّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً مُحَقَّقةٌ في كل لغة فلا تبتدئُ بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئُ بساكن".

وذلك قولك: "أُمُرْ، فكما لم يجر أن تُبتدأ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن، ولم يُبدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء والواو اللّتين هما لامان"[58].

3- علة الإضمار

إنّ المقصود بالإضمار هو الحذف كما هو عند سيبويه الذي "يقصد بالإضمار الحدف أو الاختزال"[59].

والحذف يُعد من الظواهر اللغوية "التي يقوم بها الجانب الدلالي بدور بارز غير أنّ هذه تتعلق بمنهج النحاة نفسه، ففي الحذف تدفع دلالة السياق المتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، ويكون ذلك على ضربين:أحدهما ما يكون بالتوسّع في إيقاع العلاقات النحوية...وثانيهما ما يكون بحذف عناصر الجملة اكتفاءً ببعضها الآخر"[60].

يستند عيسى بن عمر إلى علة الإضمار؛ لبيان السبب في مجيء كلمة (أخا) الواردة في بيت الشعر الذي سنورده لاحقًا منصوبة، إذ إنّ سبب النصب جاء لعلة إضمار فعل على تقدير أذكر(أخا)، وإضمار الفعل هنا جاء من باب التعظيم والثناء، وليس من باب أنّك تريد أن تُخبر بأمر كان مجهولا للسامع. وقد اتفق في هذا التخريج مع ما ذهب إليه الخليل.

قال سيبويه: "وزعم عيسى أنّه سمع ذا الرمّةِ " يُنشد هذا البيت نصبًا:

"لقد حَمَلتْ قيسُ بن عَيْلاَنَ حَرْبَها على مُسْتَقِلٍّ للنوائبِ والحَربِ"

"أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها على كلّ حالٍ من ذَلولٍ ومن صَعْب"

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدِّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيمًا ونصبه على الفعل، كأنّه قال: "أذكر أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنَّه فِعْلٌ لا يستعمل إظهاره"[61].

4- الانقطاع

لقد ذهب عيسى بن عمر إلى أنّ كلمة (زيد) الواردة في الجملة الآتية: "ما رأيت أحدًا إلاّ زيدًا" لم تُنصب على البدلية- تمشيا مع القاعدة التي تقول: إذا كان المستثنى منه موجودًا والجملة منفية نُصب المستثنى، أو أُتبع حركة المستثنى منه بإعرابه على البدلية-، ولكنّها جُعلت منقطعة مما عمل فيه رأى من باب مجيئه على معنى(ولكنّ زيدًا)، أو على تقدير فعل كقولنا: (أعني زيدًا).

قال سيبويه:"هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلًا، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته" يقول: "ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا. وعلى هذا ما رأيتُ أحدًا إلاّ زيداً، فينصب زيدًا على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلًا من الأول، ولكنّك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول"، والدليل على ذلك أنَّه يجيء على معنى: "ولكنّ زيدًا، ولا أعْني زيدًا وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً. ومثله في الانقطاع من أوله: إنّ لِفُلانٍ والله مالًا إلاّ أنّه شقيٌّ، فإنَّه لا يكون أبدًا على إنّ لفلانٍ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى: ولكنّه شقيٌّ"[62].

وبالحديث عن هذه العلة أكون قد انتهيت من الحديث عن العلل التي استند إليها عيسى بن عمر لبناء القاعدة النحوية.

الخاتمـة:

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، والتي جاءت على النحو الآتي:

(58) سيبويه، الكتاب، ج3، ص545.

(59) ينظر: البكاء، محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1989م، ص230.

(60) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، ص166.

(61) سيبويه، الكتاب، ج1، ص65.

(62) سيبويه، الكتاب، ج2، ص319.

- لقد لاحظنا عن طريق العلل التي استند إليها عيسى بن عمر أنّه قد مال إلى القياس أكثر من السماع. ويمكننا أن نقول: إنّ عيسى بن عمر كان قيّاسًا، وربما تأثر بذلك من أستاذه ابن أبي إسحاق.
- إنّ عيسى بن عمر يُعد من أوائل الذين وضعوا النحو العربي، ويُعد ممّن أسهموا في نقل علم النحو إلى الكوفة المدرسة الثانية من المدارس النحوية.
- أشار البحث إلى أهم الأسباب التي أدت بقدامى اللغويين إلى التمسك بالسماع.
- لقد ظهر عن طريق البحث أنّ عيسى بن عمر كانت له مذاهبه الخاصة في النحو. وهذا ما أشارت إليه بعض الكتب التي ترجمت لعيسى بن عمر. وقد كان يأتي قياسه أحيانًا على غير كلام العرب.
- إنّ القياس كما ظهر من بعض الأقوال لسيبويه لم تُشترط فيه المطابقة بين المقيس والمقيس عليه في جميع الخصائص، بل ربما يحدث القياس عن طريق المطابقة في خاصية واحدة من الخصائص.
- إنّ التعلل بالحمل على المعنى فيه دليل على اتساع لغتنا العربية، إذ يجعلها قادرة على التعبير عن جميع الحاجات بكل وضوح.

الهوامش:

1. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج2.
2. ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله، **علل النحو**، تحقيق: د.محمود جاسم الدرويش، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.
3. أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، مطابع القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1392هـ، 1973م.
4. الإسكندري، أحمد، **تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1330هـ-1940م.
5. آل ياسين، محمد حسين، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1978م.
6. الأنباري، كمال الدين، **لمع الأدلة في علم أصول النحو**، منشور في كتابه الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957.
7. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف- بغداد، 1959م.
8. البكاء، محمد كاظم، **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1989م.
9. ترزي، فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت، ط1، 1969.
10. الحلواني، محمد خير، **المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه**، مؤسسة الرسالة، 1979م.

11. الحنبلي، أبو العلاء عبد الحي ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، القاهرة، 1350هـ.

12. الراجحي ، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، ط1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1988م.

13. الرؤاسي، محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي، وكنيته أبو جعفر، **أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة**،، تحقيق: د.عبدالله الجبوري، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه.

14. الزبيدي، أبو بكر، **طبقات النحويين واللغويين**،القاهرة، 1973م.

15. الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار العروبة، 1378هـ-1959.

16. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج2.

17. السيرافي، أبو سعيد، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: إبراهيم البنا، القاهرة 1374هـ.

18. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، (ت 911ه)، **المزهر في علوم اللغة**، مصر، تحقيق جاد المولى بالاشتراك، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

19. السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، 1976م.

20. شاهين، عبد الصبور ، **دراسات لغوية**، مكتبة الشباب، القاهرة.

21. علوان، عبد الجبار، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ط1، 1396هـ-1976، مطبعة الزهراء، بغداد.

22. فندريس، **اللغة** ، ترجمة عبد الحميد الدواحلي، ومحمد القصاص، القاهرة، 1950م.

23. القفطي، جمال الدين، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، القاهرة، 1350هـ .

24. اللغوي، عبد الواحد بن علي أبو الطيب، **مراتب النحويين**، القاهرة، ط2، دار الفكر العربي.

25. المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، **المقتضب**، ج3، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382هـ-1963م.

26. محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2006م .

27. محمد الخضر حسين، **القياس في اللغة العربية**، الدار العربية للتوزيع، ط3، 1983.

28. المخزومي ، مهدي، **عبقري من البصرة**، 1392هـ- 1972م، العراق، وزارة الإعلام.

29. وافي، علي عبد الواحد، **علم اللغة**، ط7، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

البحوث

1. أحمد أمين، مدرسة"القياس في اللغة"، **مجلة مجمع اللغة العربية**، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية،1953م.

2. مدكور إبراهيم،" المصطلح النحوي"، **مجلة مجمع اللغة العربية**، ج32، نوفمبر، شوال 1393هـ- 1973م .

الرسائل الجامعية

1. أمان الدين حتحات، رسالة دكتوراة، "الاستدلال النحوي وأثره في تاريخ النحو"، إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى جطل، كلية الآداب، جامعة حلب، 1414هـ - 1993م.